AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/963
S/1997/648
19 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٥٨ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إليكم من صاحب السعادة السيد آيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو قمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين إ. سليم
السفير
الممثل الدائم

200897 200897 97-22086

المرفق

رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من السيد آيتوغ بلومر

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧، الموجهة إليكم من ممثل الجانب القبرصي اليوناني لدى الأمم المتحدة فيما يتصل بالاتفاق الموقَّع بين تركيا والجمهورية التركية لقبرص الشمالية بشأن إنشاء مجلس الارتباط (A/51/961-S/1997/624).

وفي البداية أود أن أؤكد على أن تركيا والجمهورية التركية لقبرص الشمالية دولتان من الدول ذات السيادة تعترفان رسميا ببعضهما البعض، وبهذه الصفة فإن أي محاولة للتدخل في هذه العلاقة المتبادلة من جانب الإدارة القبرصية اليونانية هو تدخل غير مبرر ويتجاوز سلطتها القانونية أو الأدبية.

لقد تعمد ممثل الجانب القبرصي اليوناني لدى الأمم المتحدة، في محاولة واضحة لإسدال الستار على المسؤولية الخالصة التي تقع على عاتق الجانب القبرصي اليوناني عن استمرار النزاع في الجزيرة منذ عام ١٩٦٣، أن يصف شمال قبرص بـ "الأراضي التي تحتلها تركيا". والواقع أن الاحتلال الوحيد في قبرص يتمثل في اغتصاب الجانب القبرصي اليوناني لمقعد الحكم في جمهورية قبرص القائمة على المشاركة منذ عام ١٩٦٠ ومواصلة هذا الاغتصاب على مدى ٣٤ عاما. والآن يقوم الجانب القبرصي اليوناني، وهو يستغل مركزه غير الشرعي بوصفه "حكومة جمهورية قبرص" بطائفة عريضة من الأنشطة التي تضير بحقوق ومصالح الجانب القبرصي التركي الأساسية، بما في ذلك إدامة أن حالات الحصار وفرض القيود غير الإنسانية بهدف عزل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية عن المجتمع الدولي.

وفضلا عن ذلك، فإن الجانب القبرصي اليوناني، وهو يشكو من التقسيم الحالي للجزيرة، يقوم فعلا بتعزيز هذا التقسيم بطلبه عضوية الاتحاد الأوروبي باسم "قبرص" بشكل غير قانوني ومن طرف واحد. فمن الواضح أن الجانب القبرصي اليوناني تعوزه الإرادة السياسية فيما يتعلق بالتسوية ذات المجالين في قبرص، على أساس مساواة الطرفين في السيادة، وهو يصب كل جهوده باتجاه تحقيق الاندماج مع اليونان عن طريق عضوية الاتحاد الأوروبي كدولة يونانية أخرى مما يشكل انتهاكا لمعاهدات عام ١٩٦٠ بشأن قبرص، لأن هذه المعاهدات تحظر على قبرص العضوية في أي منظمة دولية وصكوك تحالفية لا تتمتع بعضويتها اليونان وتركيا معا.

ومما يذكر، في هذا الصدد أن رئيسي تركيا والجمهورية التركية لقبرص الشمالية أعلنا، في بيان مشترك صدر في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أن كل وأي خطوة أحادية الجانب يتخذها الجانب القبرصي اليوناني نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، قبل تحقيق التسوية وفي غياب عضوية تركيا ذاتها في الاتحاد،

ستفضي حتما إلى التعجيل بخطى عملية الاندماج نتيجة زيادة توثيق الروابط بين تركيا والجمهورية التركية لقبرص الشمالية، وأن الجانبين لن يألوا جهدا في اتخاذ كل تدبير من شأنه أن يؤدي إلى عكس اتجاه العزلة الحالية التي فرضت على الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وبالرغم مما تقدم أعلاه، وخلافا لحكم القانون والمبادئ التوجيهية التي نص عليها من جانب الأمم المتحدة في البحث عن تسوية تفاوضية في قبرص، فإن الجانب القبرصي اليوناني يعامل بغير وجه حق بوصفه المحاور الوحيد باسم "قبرص". وهذا النهج الأحادي الجانب تكرر في التقرير الذي أعد مؤخرا عن "جدول أعمال سنة ٢٠٠٠" من جانب لجنة الاتحاد الأوروبي، لكونه يتضمن العزم على بدء المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وجنوب قبرص رغم عدم التوصل إلى تسوية سياسية وفي تجاهل تام للوقائع الحالية ولمعاهدات عام ١٩٦٠ بشأن قبرص. ومن المؤكد أن هذا النهج يشكل ضربة قاضية لعملية التفاوض بين الطرفين، وهي عملية تعرضت فعلا لإفساد خطير من جراء ما أبداه الجانب القبرصي اليوناني في المحادثات من موقف يزداد تعنتا. وذلك لأن قرار الاتحاد الأوروبي الذي يدعو إلى بدء محادثات العضوية مع الجانب القبرصي اليوناني، في ظل الظروف الراهنة، لن يؤدي إلا إلى تصعيد تطلعات الجانب القبرصي اليوناني إلى الحط من مركز الجالية القبرصية التركية بوصفها مؤسسا مشاركا إلى مركز "الأقلية" داخل الدولة القبرصية اليونانية، وإلى التقليل من شأن نظام الضمانات لعام ١٩٦٠ والتسوية ذات المجالين، وسوف يؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض المقتضيات الأساسية للتسوية في قبرص.

وأمام هذه التطورات، أعلنت تركيا والجمهورية التركية لقبرص الشمالية في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ عن عزمهما تنفيذ عدة تدابير لتحقيق التكامل الاقتصادي والمالي تخفيفا لتأثيرات عمليات الحظر غير المشروعة المفروضة على القبارصة الأتراك، وإقامة روابط أوثق في مجال الدفاع والسياسة الخارجية بغية حماية المصالح المشروعة للجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

ووقّع البلدان اتفاقا في ٦ آب/أغسطس، لدى قيام وزير خارجية تركيا صاحب السعادة السيد اسماعيل جيم بزيارة عمل للجزيرة، لإنشاء مجلس ارتباط، على نحو ما ورد في البيان المشترك الصادر في ٢٠ تموز/يوليه، يُعهد إليه بمهمة تحديد التدابير اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي والمالي الجزئي وتحقيق ارتباط أوثق في مجال الشؤون الأمنية والخارجية.

ومن الواضح أنه لا ينبغي أن يتوقع أي إنسان أن يتخذ الجانب القبرصي التركي موقف المتفرج، دون اتخاذ أية تدابير، بينما تتكشف النتائج الظالمة وغير المسؤولة والخطرة "للعملية" غير المشروعة والقسرية التي بدأها الجانب القبرصي اليوناني. والاتفاق الذي وقّع في ٦ آب/أغسطس ما هو إلا آلية مشروعة للدفاع عن النفس أقيمت للتصدي لمحاولات الجانب القبرصي اليوناني التي لم تتوقف لفرض إرادته على الجانب القبرصي التركي.

والمفارقة أن الإدارة القبرصية اليونانية، التي تنتقد الجانب القبرصي التركي لاتخاذه تدابير لحماية حقوقه ومصالحه من خلال إقامة علاقات أوثق مع تركيا، تترك الجانب القبرصي التركي، من ناحية، دون بديل إزاء ما تمارسه من سياسات، وتعمل هي بنشاط، من ناحية أخرى، لتحقيق التكامل التام مع اليونان. وجدير بالملاحظة في هذا السياق أن التكامل العسكري بين الإدارة القبرصية اليونانية واليونان، الذي نفّذ على وجه السرعة منذ بداية ما يدعى بـ "مبدأ الدفاع المشترك" في عام ١٩٩٣، قد اكتمل فعليا. وبعد قيام الإدارة القبرصية اليونانية ببناء لم يسبق له مثيل للأسلحة والقوات المسلحة طوال العقد الأخير، بما في ذلك استئجار جنود محترفين من اليونان وشراء دبابات وصواريخ من شتى المصادر، فإنها تعد لتدشين قاعدة بافوس الجوية العسكرية المنشأة حديثا والتي ستوضع في خدمة سلاح الطيران اليوناني. ومن المتوقع أن يحضر وزير الدفاع اليوناني، السيد أكيس كوهوشابولوس، احتفالات التدشين التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر، ومن المقرر أن يصل عدد من الطائرات المقاتلة اليونانية من طراز F-16 وأن تهبط في قاعدة بافوس الجوية في ذلك الوقت (استنادا إلى ما جاء في الصحف القبرصية اليونانية في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٧). إضافة إلى ذلك، يجري أيضا إنشاء قاعدة بحرية في زيغي، في جنوب قبرص، كي يستخدمها سلاح البحرية اليوناني. علاوة على ذلك، أفادت التقارير أن شبكة الصواريخ S-300 المتطورة التي اشترتها الإدارة القبرصية اليونانية ستدخل حيز التشغيل في ربيع عام ١٩٩٨، وأن الأفراد العسكريين القبارصية اليونانيين الذين سيشغلون الشبكة سيخضعون للتدريب في البلد المورِّد قبل نشرها في جنوب قبرص (الصحيفة القبرصية اليونانية اليومية تو فيما بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٧).

وينبغي للجانب القبرصي اليوناني أن يمتنع عن ممارسة سياسات تزيد من تعقيد عملية البحث عن حل وأن يدخل في حوار هادف مع الجانب القبرصي التركي بدلا من مجرد حضور المحادثات لأسباب تكتيكية، أي لكسب الوقت ريثما يحدد موعد بدء محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولتوفير غطاء لسياسته المتهورة، سياسة التصعيد العسكري. فإذا كان الجانب القبرصي اليوناني يريد تسوية تفاوضية في قبرص، وجب عليه أن يتقبّل الحقائق القائمة ويلتزم بالعناصر الأساسية لتسوية تأخذ في حسابها المساواة السياسية والسيادية للجانبين وتصون التوازن الناشئ بين تركيا واليونان عن معاهدات عام ١٩٦٠.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، ووثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آيتوغ بلومر
ممثل
الجمهورية التركية لقبرص الشمالية